رابعا:أسباب الفساد الإداري والمالي

يعتبر منظري الإدارة والسلوك التنظيمي بشكل عام، من أكثر الذين فسروا ظاهرة الفساد الإداري والمالي . وانقسموا في ذلك، إلى ثلاثة فئات رئيسة تعكس التوجه العام والنظرة الإجمالية لهؤلاء المنظرين. وتمثلت الفئات الثلاثة في

- الفئة الأولى: أسباب حضرية وسياسية؛
- الفئة الثانية: أسباب هيكلية واقتصادية؛
- الفئة الثالثة: أسباب بيولوجية، اجتماعية

1- أسباب حضرية:

من وجهة النظر الحضرية، فان منشأ ظاهرة الفساد هو **ازدياد الفجوة** بين القيم السائدة في بيئة العمل والقيم السائدة في المجتمع أو بتعبير آخر، ذلك الانحراف الذي تشهده منظومة القيم في بيئة العمل لدى الفرد عن تلك القيم الحضرية التي يعرفها. وكلما ازدادت الفجوة، كلما أدى ذلك إلى عدم قدرة الموظف على تحقيق التوازن بين ما تعلمه وما اكتسبه من قيم في مجتمعه، وبين القيم التي يجب أن يتبعها في مكان عمله. ولا أدل على هذه المفارقة، ما تشهده اليوم العديد من الاقتصاديات في الدول النامية لذلك التناقض بين سلوك الموظف ضمن عمله وسلوكه خارج مؤسسة عمله . ليس من السهل تحديد هذه الفجوة ولا نوعها لأن القيم تختلف باختلاف المجتمعات، وما هو ايجابي في مجتمع قد يكون سلبي في مجتمع آخر والعكس صحيح. كما أن الشكل الذي عرفته منظومة القيم الحضرية، وتباين تطبيقها داخل البلد الواحد، أفرز حالات عدم تأكد وعدم ثقة لدى الموظفين خاصة في ظل صعوبة تحديد أي القيم يجب أن يتبع وأيها أفضل، وهل قيم وقواعد العمل الرسمية المطبقة على مستوى المؤسسات العمومية ومؤسسات الدولة هي الأهم أم العكس . إن هذا الخلل، أرجعه البعض إلى كونه أحد الأسباب التي أدت إلى انتشار الفساد وتغلغله في دواليب الإدارات العمومية التي تتسم أصلا بعدم وضوح نظامها العام . ومن منطلق أن الفرد يتأثر ببيئته، فإن ذلك سينعكس بشكل مباشر في قيم الفرد و في عمله. ومن ثم، فإن أي محاولة لردم الفجوة بين ما تعلمه الفرد من قيم بيئته، وما سيطبقه في بيئة عمله، يجب أن تكون هناك قدرة على إحداث التوازن بين الحالتين

2-1 أسباب سياسية:

تتجلى أهم الأسباب السياسية للفساد الإداري والمالي في:

أ- **طبيعة النظام السياسي** :

أكدت العديد من الدراسات العلاقة القائمة بين الفساد والديمقراطية، أي علاقة تأثير متبادل. فالدول التي تتسم أنظمتها السياسية بالديمقراطية وبدرجة عالية من الحرية، الشفافية، يقل فيها الفساد وينخفض إلى أدنى مستوياته. ويظهر هذا جليا من خلال وسائل الإعلام المقروءة، المسموعة والمرئية . لكن من جهة أخرى، قد يكون لوسائل الإعلام دورا سلبيا في انتشار الفساد خاصة إذا كانت ملكيتها تعود للدولة. وهذا واضح بشكل كلي في الدول النامية، وأيضا في الدول المتقدمة خاصة بالنسبة للقنوات والمجالات التي ترجع ملكيتها لمسؤولين ذي صلة بدوائر حكومية . كما تسهم الديكتاتورية وتمركز السلطات بيد فئات معينة في انتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي. ويعكس هذا الوضع ما حصل في العراق عهد "صدام حسين"، وفي ليبيا عهد "معمر القذافي" وإن تباينت المسببات إلا أن الديكتاتورية كانت سائدة وأنظمة سياسية متسلطة كانت واحة رحبة لتفرخ مختلف مظاهر الفساد الكبير تحديدا . هذين البعدين، يؤديان إلى خلق حالة من اللاعدالة وتركز الثروات والموارد الاقتصادية في يد أقلية من الأفراد خاصة السلطة الحاكمة وما يتبعها من انتشار الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخول بالإضافة إلى ضعف الرقابة بأنواعها، ما يوفر مناخا ملائما لانتشار الفساد في كافة الإدارات، ويصبح تحصيل مكسب باستغلال وظيفة عامة أيسر الطرق.

ب- عدم الاستقرار السياسي:

وما يتبعه من تدهور الأوضاع الأمنية التي تظهر في شكل انقلابات عسكرية، اغتيالات، حروب أهلية. من جهة ثانية، قد يتجلى الأمر في صراعات طائفية، عرقية وإثنية . وفي مثل هذه البيئات، يجد الفساد ضالته للانتشار، وتكثر عمليات الاحتيال، التزوير، الرشوة،... .الخ كما أن عدم الاستقرار السياسي، يمنح الفرصة للسياسيين سواء كانوا وزراء أو مسؤولي أحزاب لاستغلال مناصبهم، والانتفاع منها قدر المستطاع. ولا أدل على ذلك ما تشهده الدول العربية التي تعاني ويلات اللاستقرار على غرار: سوريا، اليمن، العراق،... .الخ، إن عدم الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على سير أجهزة الإدارة العامة ونشاطها لأنها هي أكثر النظم ارتباطا وخضوعا وإذعانا للنظام السياسي، الأمر الذي يدل على أن عدم الاستقرار السياسي قد يساعد بصورة أو بأخرى على انتشار الانحراف والفساد الإداري.

ج-إجراء الحملات الانتخابية:

تعد الحملات الانتخابية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء مطية مهمة لاستشراء الفساد السياسي، والتي تظهر من خلال:

- شراء أصوات الناخبين خاصة في ظل وجود معارضة قوية؛
- تقديم الوعود مع إغراءات بتحسن الأوضاع وتحصيل الوظائف في حالة الوصول إلى السلطة أو الفوز بالانتخابات
- تغيير نتائج الانتخابات وتزويرها عن طريق التلاعب بصناديق الاقتراع خاصة أثناء عمليات الفرز، والتي يكون المقابل المادي أحد قنواتها بالإضافة إلى وساطات وغيرها.

3- الأسباب الهيكلية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية على مستوى المؤسسات بمختلف أنواعها يعتبر من بين المنافذ الرئيسة لانتشار الفساد، وتفشيه بين الموظفين في ظل عدم قدرة هذه الأجهزة على تحقيق الرضا الوظيفي بدرجة أولى للموظفين . وتفسير ذلك ينطلق من جانبين أساسيين :

1- عدم قدرة الأجهزة الإدارية القديمة على مواكبة التطورات المتلاحقة في بيئة العمل الحديثة ، وما تنطوي عليه من تكنولوجيا متقدمة، بالإضافة إلى ثقافة تنظيمية منفتحة قائمة على الاستفادة من مغريات الحضارة الحديثة سواء في جانبها المادي أو المعنوي .
2- تضخم الجهاز الإداري وما يتبع ذلك من تداخل الاختصاصات الوظيفية وعدم وضوح المسؤوليات والمهام داخل الأجهزة الإدارية، الأمر الذي يولد لدى بعض الموظفين شعور بعدم القدرة على العمل وعدم الارتياح في ظل عدم ملائمة المناخ العام، وأيضا الوظيفة التي يشغلها، فيكون الحل في انتهاج بعض الممارسات اللامسؤولة على غرار: عدم احترام الوقت، عدم التقيد بالأوامر والمعلومات،... .الخ قد يكون هذا الرأي صائبا إذا طبق على حالة بعض الدول العربية التي عانت الكثير في هذا المنحى خاصة وأن بعض مؤسساتها لازالت تحتفظ بنفس الأجهزة الإدارية التي ورثتها عن الاستعمار وليس فقط ذلك بل تتبنى الإدارية في العمل. وهذا ما أبطأ من وتيرة الاندماج في بيئة عمل متحركة وسريعة تقوم على التكنولوجيا الدقيقة والمعرفة المنتجة. ومع ذلك، فتبرير ذلك دائما غير مقبول لأن الواقع أثبت أن هناك شعوب استطاعت أن تحقق الأفضل باعتماد أيسر وأبسط الهياكل المؤسسية في أشد لحظاتها

بؤسا وحرمانا . ولا أدل على ذلك من تجربتي ألمانيا واليابان اللتين أثقلتهما الحروب، ودمرت البني التحتية لهما . ومع ذلك حققتا الأهم بسواعد وطنية وبموارد وأجهزة بسيطة جدا .

3- الأسباب القيمية:

أرجع البعض حدوث الفساد وانتشاره إلى خلل في المنظومة القيمية للفرد من ناحية، وللمنظومة القيمية للمجموعة أو المجتمع من ناحية أخرى. يسود الاعتقاد أن الجانب القيمي السائد في بيئة العمل يلاءم ويتوافق مع الجانب القيمي للفرد وللمجتمع الذي يعيش فيه. ومن الناحية النظرية فهذه هي الحقيقة لأن القيم التي تطبع الفرد والتي تربى عليه داخل أسرته على غرار : الاحترام، التقدير، النزاهة،... ،الخ هي نفس القيم التي ستكون في بيئة العمل التي يزاول فيها نشاطه . ومن جهة ثانية، تتباين قيم الأفراد من بيئة إلى أخرى ومن مجتمع إلى أخر ، وهذا ما ينعكس على بيئة العمل التي تضم هؤلاء الأفراد ما يخلق تفاوت في قدرة التعايش والتعاون. والأهم من ذلك، أن عدم قدرة الفرد الموظف على إيجاد توازن بين قيمه التي تربى عليها وتعلمها، وبين قيم بيئة عمله سوف يؤدي إلى حالة من الانفصال التي قد تكون سببا في اعتماد ممارسات لا أخلاقية في أداء عمله . وتثبت الدلائل من واقع مؤسسات القطاع العام في الجزائر مثلا، هذا الجانب خاصة في ظل التعارض الواضح بين قيم الموظف وقيم المنظمة التي يعمل فيها خاصة مع حالة الفوضى التي تعيشها عديد المنظمات وعدم التزامها بالعمل بالمواثيق الأخلاقية التي وضعتها. ما جعل الموظف يجد نفسه ضحية لقيم منظمته وليس لقيمه، فانهار النظام القيمي له تاركا المجال لقيم لا تحقق أي عائد بل تزيد تكلفة أداء العمل.